



admin o أبريل 26, 2020

نبذة عن اللقاء

مجموعة من القوى السياسية والمدنية الديمقراطية السورية، الساعية إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يحمي ويحقق كرامة وحرية الإنسان السوري، والمؤمنة بالعيش الكريم المشترك لجميع السوريين في دولة المؤسسات والقانون مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما نصت عليه المواثيق الدولية وبروتوكولاتها المتممة.

تسعى القوى المنضوية ضمن هذا المسار إلى تكريس المبادئ التالية في الدولة السورية المنشودة:

– وحدة الأراضي السورية، ضمن الحدود المعترف بها من قبل هيئة الأمم المتحدة ورفض جميع المحاولات لانتزاع أو الوصاية أو الهيمنة أو الإدارة الخارجية لأي جزء منها.

– بناء دولة ديمقراطية- تعددية قائمة على التداول السلمي للسلطة والقطع الكامل مع جميع أشكال الاستبداد.

- الدولة السورية حيادية اتجاه القوميات والأديان والمذاهب، وتعتبر جميعها عناصر تكوينية للهوية الوطنية السورية.
- إلغاء التمييز على أساس العرق أو الجنس أو المعتقد بين المواطنين أمام القانون.
- الانتقال إلى دولة القانون والمؤسسات.
- ضرورة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- اعتماد اللامركزية في إدارة الدولة بما يضمن كسر احتكار السلطة وتحقيق الإنماء المتوازن وتوسيع دائرة المشاركة لمواطنات ومواطني مختلف المحافظات في رسم السياسات والقوانين التي تمس مصالحهم.
- التأكيد على دور المرأة في بناء سورية المستقبل والعمل على تطوير دورها في صنع التشريعات والسياسات والبرامج على كافة المستويات والعمل على الوصول إلى تمثيل متساو لها في كافة الأدوار والمناصب.
- ترى القوى المنضوية أن الاستقرار والتنمية والبناء في سورية يمر عبر خطوات لا بد منها، تراعى فيها الأسس التالية:
- ضرورة إيقاف العنف كأولوية تتقدم كل الأولويات.
- الإفراج عن المعتقلين والمعتقلين السياسيين، والكشف عن مصير المفقودين.
- تهيئة البيئة المناسبة لضمان عودة طوعية وآمنة للاجئين/ات و النازحين / ات والمهجرين السوريين/يات إلى مناطقهم من خلال التنسيق على المستوى الدولي والإقليمي.
- التمسك بخارطة طريق الانتقال الديمقراطي، التي حددها بيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن الدولي 2254.
- إنهاء الوجود العسكري الخارجي في سورية وعلى رأسها وجود الميليشيات الأجنبية.
- إعادة هيكلة الجيش ليصبح جيشاً وطنياً يدافع عن الشعب السوري ولا يتدخل بالحياة السياسية.
- بناء مؤسسات أمنية وطنية تقوم بمهمة الحفاظ على أمن المجتمع وفق المعايير الدستورية.
- محاربة التطرف بكافة أشكاله.
- اعتماد العدالة الانتقالية، والتأكيد على ضرورة تعويض المتضررين من كافة الاطراف، مع التأكيد بأن عملية التعويض هي عملية مجتمعية شاملة، يتحمل مسؤوليتها المجتمع السوري بأكمله.
- إجراء حوار وطني شامل- حال توفر شروطه الموضوعية والذاتية- قائم على الانفتاح والاعتراف المتبادل من الجميع وأمام الجميع بهدف الوصول إلى المصالحة الشاملة.

المؤسسون

“اللقاء التشاوري للقوى الديمقراطية- باريس ” هو لقاء لمجموعة من القوى السورية في باريس على مدى يومي 7 و 8 تموز 2018، بناء على دعوة من “حركة ضمير”.

ثانياً: الملامح العامة – المرجعية – الأهداف:

تشكل رسالة الدعوة التي وجهتها ” حركة ضمير ” – لتاريخ اللقاء التشاوري – بما تضمنته من أسس ومبادئ وأهداف، الملامح الأساسية والمعايير التي ينطلق منها هذا المسار في محاولته لصياغة تعريف لطبيعة هذا المسار على مستوى الرؤية والأهداف والبنية.

نص رسالة الدعوة الموجهة من حركة ضمير:

نحو لقاء تشاوري يجمع القوى الديمقراطية كمقدمة لإنجاز برنامج عمل مشترك للمرحلتين الراهنة والقادمة.

نحن في حركة "ضمير" حركة مدنية ثقافية ذات موقف سياسي (لسنا حزباً أو تجمعاً سياسياً) وأحد أهدافنا العمل على توحيد جهود القوى والشخصيات الديمقراطية على أسس الحفاظ على ثوابت وأهداف الثورة السورية وبناء سورية المستقبل ديمقراطيةً تعددية، دولةً للمؤسسات التي يحكمها القانون والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية ويتم فيها فصل الفضاء السياسي عن الدين، نذهب الى لقاء بيني على القواسم المشتركة، وتفعيل الحوار الجاد لمعالجة الاختلافات ببعض التفاصيل أو الرؤى.

ودعوتنا هي أيضاً لبذل أقصى الجهود القانونية والإعلامية وسواها لإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين وتحقيق العدالة الإنتقالية والدفع قدماً لسبل الحل السياسي التي تضمن انتقالاً سياسياً يقوم على أساس جنيف ١ والقرارات الدولية ذات الصلة.

لقاءً يجري التأكيد فيه على المشتركات من قبيل طي صفحة الدولة الأمنية والاستبداد، وضمان الحريات العامة، وحرية التعبير ورفض التهجير أو التغيير الديمغرافي، وتحسين الوضع الاقتصادي والخدمات الأساسية والعمل على اخراج القوى المحتلة، وعودة المهجرين، والتأكيد على وحدة الاراضي السورية، عبر دستور قادم يحفظ التنوع الثقافي واللغوي والاثني والعائدي عند السوريين، وتعويض ضحايا التدمير والقتل ورفض التشبيح والتشبيح المضاد، وإيقاف خطاب الكراهية والعنف وإعادة تفعيل الحراك السلمي في الداخل والخارج.

إن ارتهان الانتقال السياسي للتوافقات الدولية حتى الآن ينبغي ان لا يؤخرنا عن إظهار إرادة السوريين لتغيير عميق ينهي حقبة الاستبداد ويكون عنصراً مهماً في المشهد.

وقد آن الأوان للقوى الديمقراطية بأن تُشكّل تياراً وازناً يُسمع صوته، لاطهار القوة الأكبر والتي جرى تغييبها قسراً في سوريا و هي روح التغيير في وجه آلة الاستبداد وحلفائها، والتطرف الديني العنفي وداعيمه، وبوجه المصالح الدولية التي لا تعباً بتطلعات شعبنا.

لذا نتشرف حركة ضمير بأن تطرح نفسها كعامل تفاعل وتوحيد للجهود باتجاه الأهداف المشتركة

ولإنجاز خطاب وسلوك جديدين ينتميان الى جوهر ما عبر السوريون عنه عبر ثورتهم السلمية في كل أنحاء سوريا.

لذا نأمل توافقكم مع هذه المبادرة بالموافقة على النقاط الجوهرية التالية :

1- انهاء حقبة الاستبداد وتحقيق الانتقال السياسي لنظام ديمقراطي تعددي يستند على المواطنة في إطار دولة الحق والقانون.

2- خروج كافة القوى الخارجية من سوريا.

3- الحفاظ على وحدة الاراضي السورية.

4- فصل الدين عن السياسة و عن الاقتصاد و السلطة.

5-تحقيق العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية الشاملة.

. وبالتعاون و تظافر الجهود نأمل أن تتجح هذه المبادرة لتجاوز إخفاقات المرحلة الماضية والمضي نحو الأمام لنيل حرية وكرامة دفع شعبنا من اجلها التضحيات الجسام.

بخصوص الآليات:

— ستوجه ضمير رسائل الدعوة الى كل القوى الديمقراطية التي تم تهميشها في الفترة الماضية دون اقصاء لأحد.

بعد موافقة تلك القوى على المبادرة يجري تعيين ممثلين لتلك القوى لتتواصل معها اللجنة التحضيرية لتنسيق وانجاز الإعداد الجيد لهذا اللقاء.

– نتطلع الى عقد هذا اللقاء في باريس يومي ٧-٨ من الشهر السابع من هذا العام ويمكن تمديد اللقاء يوم آخر إن اقتضى الامر.

– تُستنَمَر المدة حتى انعقاد اللقاء بتحضير كل هذه القوى لبرامج عمل مقترحة ودراسات يجري

تبادلها قبل اللقاء.

– سيكون تمويل هذا اللقاء ذاتياً بحيث يتكفل المشاركون (او القوى التي يمثلونها) نفقات سفرهم وإقامتهم.

– الهدف الرئيسي من هذا الملتقى هو ايجاد اعلى مستويات من التنسيق المشترك بين هذه القوى لتوجيه خطاب، و رؤية واضحة و موحدة معتمدة على نقاط الالتقاء المشتركة و موجهة للسوريين و للمجتمع الدولي دعماً لتحقيق اهداف الشعب السوري المحقة.

– سيكون الباب مفتوحاً لانضمام قوى جديدة الى ما سيتم التوافق حوله من أفكار و برامج عمل مشتركة.

ثالثاً: مخرجات اللقاء التشاوري في باريس:

أكد المجتمعون (بعد اطلاعهم على الرؤى المرسله من قبل القوى المشاركة قبل فترة كافية من انعقاد اللقاء)، على أن مساحة التوافق بين القوى المشاركة في مستوى الرؤية، كبيرة بما يكفي للبناء عليها ولمتابعة الحوار في القضايا الخلافية في مسعى لتضييق مساحة التباين وصولاً إلى رؤية توافقية.

– توصل المشاركون الى تحديد آلية مرحلية للعمل المشترك تعتمد على أربع مهام رئيسية و هي:

- 1- تحضير و تنسيق الحوار الوطني للوصول الى رؤية مشتركة، وشكلت لهذه الغاية ” لجنة تحضير وتنسيق الحوار”.
- 2- تحضير نواة للجان تخصصية فاعلة بمختلف المجالات المؤثرة في القضية السورية، وشكلت لهذه الغاية” لجنة التكنوقراط”.
- 3- التواصل مع التجمعات الشبابية و تجمعات المرأة لتفعيل دور أكبر لهذه القوى ضمن المجموعة، شكلت لهذه الغاية “لجنة المرأة والشباب”.
- 4- متابعة التواصل مع قوى ديمقراطية سورية، تشارك المجموعة في نقاط الالتقاء الرئيسية ودعوتها للتنسيق المشترك، وشكلت لهذه الغاية “لجنة متابعة التواصل مع القوى الديمقراطية”.

5- تابعت معظم القوى المشاركة في اللقاء التاوري العمل عبر أربع لجان متخصصة بغية عقد مؤتمر تأسيسي لتجمعها الجديد تحت اسم “اللقاء السوري الديمقراطي” و انتجت التوافقات المطلوبة كورقة سياسية ونظام داخلي آليات عمل، و عقدت مؤتمرها التأسيسي في باريس بتاريخ 24 و 25 كانون الثاني/ يناير 2020 وانتخبت هيئاتها القيادية ولجان العمل وتوافقت على ملامح عامة لخطة العمل المقبلة.

القوى المشاركة في اللقاء التشاوري

1. إعلان سوريا للتغيير الديمقراطي.
2. تجمع مصير .
3. التحالف الوطني السوري الديمقراطي (توسد).
4. التحالف الوطني السوري .
5. تكتل السوريين.
6. تيار مواطنة.
7. الجمعية الوطنية السورية.
8. حركة السوريين الديمقراطييين.
9. حركة المستقلين والتكنوقراط.
10. الحركة النسوية السياسية.
11. حركة ضمير.
12. حركة معاً.

13. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي).
14. حزب الشعب الديمقراطي السوري (هيئة القيادة المؤقتة).
15. حزب العمل الشيوعي في سوريا.
16. حزب الوحدة الديمقراطي الكردي.
17. شباب الحراك الثوري السوري.
18. شبكة المرأة السورية.
19. اللوبي النسوي السوري.
20. مجموعة العمل الديمقراطي (معد).
21. أحرار .
22. مجموعة عمل لأجل مستقبل سوريا (معد).
23. المنظمة الأثرورية الديمقراطية.
24. هيئة العمل المشترك لحزب الجمهورية واللقاء الوطني الديمقراطي.
25. التجمع الديمقراطي العلماني.
26. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي2).
27. حركة نريد.
28. الحزب الدستوري السوري.
29. مشروع وطن للحراك المدني.
30. التجمع الديمقراطي السوري.